أكد أن الاستجوابين موجودان على جدول الأعمال

الغانم : جلسة الغد قائمة والمجلس سيناقش رسالة الخالد المتعلقة بعقد الجلسات المستقبلية

قال رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ان جلسة الثلاثاء "غدا" قائمة وان المجلس سيناقش رسالة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد المتعلقة بعقد الجلسات المستقبلية.

واضاف الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس عقب اجتماع مكتب المجلس " ناقشنا بمكتب المجلس أمس عدة أمور منها رسالة موجهة من الأخ الفاضل سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد بخصوص جلسة الغد ، ورسالة سابقة من الأخ وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح بخصوص نفس الجلسة ".

واوضح الغانم ان رسالة سمو رئيس مجلس الوزراء ومرفقاتها أدرجت في بند الرسائل الواردة ليطلع عليها كافة النواب ولتتم مناقشتها في الجلسة القادمة.

وذكر الغانم ان فحوى الرسالة تتعلق بمذكرة من السلطات الصحية - المنوط بها وفق قانون الصحة تقدير الأوضاع والأمور الصحية في البلاد - تدعو إلى أن يكون الاجتماع عن بعد أو عن طريق الانترنت وليس تقليديا.

■ أتوقع من أعضاء اللجنة المالية أن ينتهوا من التقارير التكميلية لموضوع الاستبدال

واضاف الغانم " للأسف هذا لا يمكن تطبيقه على أرض الواقع لعدة عوائق دستورية ولائحية، فلا بد من أن يكون هناك اجتماع فعلي مكتمل النصاب حتى نستطيع أن نراجع كل الأمور".

لافتا الى هذا الأمر يختلف عن موضوع اجتماعات اللجان الذي به اجتهادات مختلفة.

مرزوق الغانم خلال حديثه إلى وسائل الإعلام

■ الأولويات والتصويت على العديد من الطلبات وطريقة ترتيبها موجودة في جدول الأعمال

واستطرد الغانم قائلا " مكتب المجلس قرر إدراج رسالة سمو رئيس مجلس الوزراء بالتنسيق مع الأخ رئيس مجلس الوزراء الذي كنت على اتصالات دائمة

المستقبل سيكون للمجلس في كيفية استئناف الجلسات أو إبقاء الوضع متروك لمكتب المجلس أو الدعوة لجلسات خاصة أو استئناف الجلسات العادية، حيث سيقرر ذلك عند مناقشة الرسالة الواردة من سمو رئيس مجلس الوزراء.

من جهة اخرى قال الغانم انه وفق الإجراءات اللائحية فالاستجوابات موجودة على جدول الأعمال ويفترض أن تكون يوم الثلاثاء "الغد"، مبينا ان المهل اللائحية محددة وواضحة ويعلم بها كافة الوزراء في الحكومة.

واشار الغانم الى ان " ايضا تم إدراج قوانين المداولة الثانية الواردة من اللجنة التشريعية والقانونية وبعض القوانين المتعلقة بأزمة كورونا والتي أعتقد عليها توافق".

وبشأن المداولة الثانية لموضوع الاستبدال وموضوع القرض الحسن الموجدان على جدول الأعمال، قال الغانم "المداولة الثانية تكون دائما موجودة على جدول الأعمال لكن تناقش بعد وصول التقارير التكميلية إن كانت هناك تعديلات وبالتالي أتوقع من اعضاء اللجنة المالية أن ينتهوا من التقارير التكميلية وتكون موجودة على جدول الأعمال لمناقشتها".

وأوضح الغانم انه إذا نوقشت الاستجوابات يوم الثلاثاء فسيكون يوم الأربعاء لمناقشة موضوع كورونا ومن ثم القوانين، مبينا انه في حال الحاجة إلى تمديد ليوم الخميس فمن الممكن أخذ موافقة المجلس على ذلك.

وفي ختام تصريحه قال الغانم " الترتيب والأولويات والتصويت على العديد من الطلبات وطريقة ترتيبها موجودة في جدول أعمال المجلس وأي تغيير آخر يكون بقرار من المجلس أثناء الجلسة".

الدلال لتبني الحكومة مفهوم وآليات فكرة المدن الذكية

محمد الدلال

أعلن النائب محمد الدلال عن تقديمه اقتراحاً برغبة قال في مقدمته:

من أهم صور التقدم الحضاري لأي دولة مدى مواكبتها لإستخدام التكنولوجيا الحديثة في إطارها الإيجابي وذلك عن طريق إستخدام التعاملات الإلكترونية في شتى مناحي الحياة وبالأخص سير عمل كل أجهزة الدولة والخدمات التي تقدمها للشعب والجهات الأخرى من قطاع خاص أو تعاملات دولية ، ودولة الكويت تداولت هذا الموضوع منذ عام 2001 ميلادية إلا أنه لم يرى النور بصورة مناسبة أو مؤسسية حتى يومنا هذا فما زالت إستخدامات التكنولوجيا والتعاملات الإلكترونية تسير في إطار الإجتهادات الفردية والخطوات المتواضعة والتجربة والخطأ مما أدي إلي تراجع دولة الكويت حضاريا في هذا المجال والقطاع ، كما أدي إلي خسارة ميزانية مالية للدولة بسبب غياب الإرادة والإدارة السياسية الجادة على الرغم مما سطرته خطط التنمية المتعاقبة منذ عام 2000 م وحتي تاريخه وعلى الرغم من نداءات أعضاء مجلس الأمة دعماً لهذا التوجه ونداءات الجهات المختصة والأفراد المختصين في المجتمع المدني.

وكان لأزمة وباء فيروس كورونا وقعه الكبير علي قدرة الدولة على تقديم خدماتها عبر الوسائل الإلكترونية وقد أنكشف الغطاء على ضعف أجهزة الدولة عن القيام بذلك (التعليم عن بعد ، خدمات عديدة هامة في الجهات الحكومية ، ضعف الإطار التشريعي والقانوني المنظم لتلك الخدمات .. إلخ) هذا الانكشاف أضعف جانب من جوانب مواجهة الدولة للوباء. وعلى الرغم من ذلك وفي فترة وجيزة وقياسية ومقدرة قامت أجهزة الدولة وبالأخص الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات وغيره من الأجهزة في إستخدام برامج وآليات لتقديم عدد من الخدمات الحكومية لأفراد الشعب مما ساهم من جانب في التسهيل على المواطنين وتمكين الدولة من أجل مواجهة الوباء خلال الحظر الجزئي أو الكلي.

ومن جانب آخر فان سرعة وجود تلك البرامج والخدمات الإلكترونية أثارت كثير من التساؤلات عن أسباب غياب تلك الخدمات سابقا أو إحتمالية عدم دعم تلك الأجهزة المختصة مما أعاق دورها المنشود ، وبناء على ما سبق وحرصا على أن تكون لما عين على الحاضر لمواجهة تحديات الوباء وآثاره أو خلافه وعين على المستقبل نتطلع منه لمرحلة إستمرار الوباء إذا قدر الله فترة أطول أو مرحلة ما بعد الوباء سعيا للتقدم الحضاري فانه يتطلب التفكير الإستراتيجي الجاد في تطوير تكنولوجيا المعلومات والآليات الخاصة بالتبادل والتعامل الإلكتروني وتقديم الخدمات الإلكترونية بإتجاه توجه الدولة كلياً أو شبه كلي إلي الحكومة والإدارة والتعامل الإلكتروني بشكل مدروس وممنهج وعبر العقول والأيدي الوطنية التي أثبتت التجربة أن لديها الإخلاص والخبرة والإمكانية للقيام بذلك وذلك من خلال عدد من الخطوات في هذا الخصوص، لذا فانني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1- تبني الحكومة مفهوم واليات فكرة المدن الذكية وبالتالي تسعى الحكومة للاستثمار في بناء الانسان الذكي والتعليم الذكي والاقتصاد الذكي ومناحي ومرافق الدولة الذكية والبيئة الذكية وخلافه ، وهو مفهوم اخذ بالانتشار عالميا ويتطلب ان يكون أساس في أي خطة للدولة قادمة او برنامج حكومي جاد.

2 - صياغة خطة عمل متوسطة المدى واخرى بعيدة المدى للتحول نحو الحكومة الذكية او المدن الذكية يتم اعتمادها في مجلس الوزراء يقوم اساسها ما هو قائم من خدمات وتوسعة برامج التعامل الالكتروني بين الاجهزة الحكومية وتوسعة الخدمات التي تقدم للشعب من الجهات الحكومية على ان تنتهي هذه الخطط من انجاز برنامجها في فترة لا تزيد عن خمس سنوات.

3 - يقترح اصدار قانون خاص للمدن الذكية والحكومة الذكية يعهد من خلاله إلى وجود جهاز اشرافي على أعاد وتنفيذ الخطة المقترحة للتحول التدريجي للحكومة الذكية او الالكترونية ولذلك يقترح في ضوء الدور الإيجابي للجهاز المركزي لإدخال التكنولوجيا ان يكون الجهة المشرفة والمراقبة لتنفيذ الخطة ولإعطاء إدارة الجهاز الصلاحية في المتابعة والمراقبة العامة على أجهزة الدولة في هذا المجال الفني واتخاذ الاجراءات بشان المخالفين لخطة العمل المقرة.

4 - الذكاء لا يقتصر على دور حكومي مخطط ومنفذ فالفكرة يتطلب ان تكون قائمة على اشراك العقول الذكية وأصحاب الاختصاص بشكل كبير من الاكاديميين ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص الجاد وفق ضوابط وحوكمة تكفل التخطيط والتنفيذ السليم .

5 نواب يقترحون تعديل قانون تنظيم القضاء

تقدم 5 نواب وهم عبدالله الكندري والحميدي السبيعي ود. عادل الدمخي ومبارك الحجرف واسامة الشاهين باقتراح بقانون في شأن تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٠ بشأن تنظيم القضاء جاءت مواده كالتالي:

مادة أولى

يستبدل بنص المادة (١٩) والمادة (٦١) الفقرة الثالثة من قانون تنظيم القضاء المشار إليه النص التالي:

مادة (١٩)

يشترط فيمن يتولى القضاء:

أ- أن يكون مسلما.

ب- أن يكون كويتيا.

ج- أن يكون كامل الأهلية غير محكوم عليه قضائيا أو تاديبيا لأمر مخل بالشرف أو بالأمانة.

د- أن يكون محمود السيرة حسن السمعة.

هـ- أن يكون حاصلا على إجازة الحقوق أو الشريعة أو ما يعادلها من الإجازات العالية.

مادة (٦١) فقرة الثالثة:

وتسري في شأن أعضاء النيابة العامة كافة شروط التعيين المقررة بالنسبة للقضاة والمبينة في المادة (١٩) ومدة الإحلال المبينة في المادة (١٩ مكرر) من هذا القانون.

مادة ثانية

تضاف مادة برقم (١٩ مكرر) بالنص التالي:

مادة (١٩ مكرر)

مجلس الأمة

يتولى المجلس الأعلى للقضاء - خلال سنة واحدة - إحلال القضاة الكويتيين بدلا من القضاة غير الكويتيين بجميع المحاكم بالتنسيق مع وزير العدل.

مادة ثالثة

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة رابعة

على رئيس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: بدء تنظيم القضاء بدولة الكويت بصدور المرسوم الأميري رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ وقد أخذ ذلك المرسوم بعين الاعتبار حداثة القضاء في الكويت ونقص الخبرات والكوادر الوطنية إذ لم يقصر تولي القضاء على الكويتيين فقط دون غيرهم وإنما فتح المجال للقائمين على شئون القضاء في ذلك الوقت الاستفادة من خبرات القضاة وأعضاء النيابة العامة في الدول العربية الأخرى.

ثم صدر بعد ذلك المرسوم بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٠ بشأن قانون تنظيم القضاء وقد أجازت الفقرة الثانية من المادة (١٩) تعيين غير الكويتيين من الدول العربية كقضاة بجميع المحاكم كما نصت الفقرة الثالثة من المادة (٦١) على سريان ذات الشروط بشأن تعيين القضاة على من يتم تعيينهم في النيابة العامة ومن ثم جواز تعيين غير الكويتيين في النيابة العامة بمختلف الدرجات.

وكانت الحكمة التشريعية من النص على جواز تعيين غير الكويتيين من الدول العربية في القضاء والنيابة العامة تتمثل في الاستفادة خبراتهم الكبيرة أثناء عملهم مع القضاة وأعضاء النيابة العامة الكويتيين وكذلك مساهمتهم في تحمل أعباء زيادة أعداد الدعاوى والطعون أمام المحاكم المختلفة وكذلك زيادة أعداد الشكاوى والجرائم التي يتم التحقيق فيها بمعرفة النيابة العامة.

إلا أنه وبعد مرور أكثر من ستين عاما على تنظيم القضاء الحديث بدولة الكويت وزيادة أعداد الكويتيين المقبولين في القضاء والنيابة العامة بصورة سنوية وتركم الخبرات لدى القضاة وأعضاء النيابة الكويتيين بمختلف درجاتهم خلال كل تلك السنوات فقد أضحت الحكمة التشريعية من النص على جواز تعيين غير الكويتيين بتلك الوظائف منتفيه مما يستوجب التدخل التشريعي والاقتصار على تعيين الكويتيين دون غيرهم بتلك الوظائف.

ولأجل ذلك فقد تضمن هذا القانون تعديلا على مادة (١٩) بشأن شروط تولي القضاء بالنص على وجوب توليها من قبل الكويتيين فقط دون غيرهم ، كما أضاف هذا القانون مادة تحت رقم (١٩ مكرر) تضمنت النص على مدة سنة لتطبيق خطة لإحلال القضاة الكويتيين بجميع المحاكم بدلا من القضاة غير الكويتيين وعلى أن يتولى المجلس الأعلى للقضاء وضع وتنفيذ تلك الخطة بالتنسيق مع وزير العدل.

كما تضمن هذا القانون تعديلا على نص الفقرة الثالثة من المادة (٦١) إذ نص هذا التعديل على سريان كافة شروط تعيين القضاة على من يتم تعيينهم في النيابة العامة وفقا لنص المادة (١٩) ومدة الإحلال المبينة في المادة (١٩ مكرر).

الفضالة يطالب بالكشف عن أسماء المتورطين في قضية النائب البنغلاديشي

يوسف الفضالة

طالب النائب يوسف الفضالة، بالكشف عن أسماء المتورطين في القضية المتهم بها النائب البنغلاديشي، ومراجعة إقرارات الذمة المالية لهذه الأسماء واتخاذ اجراءات بشأنها حال ثبوت تورطها.

وطالب الفضالة في تصريح بمجلس الأمة اليوم وزارة الداخلية بالكشف عن صحة ما ذكرته احدى الصحف المحلية عن تورط نواب في مجلس الامة في تلك القضية.

واضاف انه على هيئة مكافحة الفساد استحقاق في التحرك في هذا الموضوع والرجوع الى اقرارات الذمة الماليه التي قدمت في شهر فبراير الماضي قبل تطور الامور الصحية في البلاد ومقارنتها مع الاقرارات المالية التي تم تقديمها منذ بداية دخولنا المجلس، مشددا على انه من غير المعقول عدم التحرك تجاه القضايا التي تمس ذمم النواب المالية.

وشدد الفضاله على ان " هذه الاتهامات لا نقبلها وعلى الاخوة في النيابة العامة ووزارة الداخلية الكشف عن اسماء هؤلاء النواب ".

واوضح الفضالة انه مثلما ساندنا بعض النواب الذين طالبوا في الفتره الماضية بكشف اسماء الذين تضخمت حساباتهم فان هذه المطالب اليوم لازالت بنفس الاستحقاق بضروره كشف اسماء النواب المتورطين مع هذا النائب الاسيوي في قضية تعتبر من اخطر القضايا والمتعلقة بالتركيبة السكانية.

واكد الفضالة على انه لا مانع من الاطلاع على الحسابات المالية للنواب ولكن ان يتم السكوت فهذا امر لا يمكن القبول فيه، مؤكدا "نحن بانتظار التحركات".

واكد الفضالة انه في حال عدم وجود تحركات جاده من الجهات الرقابية بهذا الموضوع سنكون هناك تحركات نيابية في مجلس الامة للكشف عن هولاء النواب ومحاسبتهم امام الشعب الكويتي.